

المقداد: ليقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمناى عن التسييس

وكالات

شدد نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، على ضرورة العمل بشكل متوازن على مساري التنمية المستدامة والإغاثة الإنسانية، وخاصة بعد الانتصارات التي حققتها سورية في حربها ضد الإرهاب، وإعادة الأمن والاستقرار إلى معظم أنحاءها، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة التنمية الحقيقية نحو الأمام.

وخلال لقائه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «أكيم شتاينز» في نيويورك أمس، على هامش أعمال الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد المقداد، أن سورية تعول على التعاون مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الظروف المعيشية، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين، مشيراً بحسب وكالة «سانا» الرسمية، إلى أن دور البرنامج في هذه العملية يجب أن يبقى في منأى عن التسييس والضغوط التي تمارسها الدول الغربية التي تحاول عبر الضغوط الاقتصادية، وعرقله جهود إعادة الإعمار تحقيق أجندات سياسية.

بدوره لفت «شتاينز» إلى جوهر عمل البرنامج التنموي بالدرجة الأولى، مؤكداً تقدير البرنامج لحقيقة أن تحسين الظروف المعيشية، وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية تعتبر عوامل أساسية في عودة اللاجئين.

الوطن - وكالات

مع تواصل الترحيب الدولي بإعلان ضرورة العمل بشكل متوازن على مساري التنمية المستدامة والإغاثة الإنسانية، وخاصة بعد الانتصارات التي حققتها سورية في حربها ضد الإرهاب، وإعادة الأمن والاستقرار إلى معظم أنحاءها، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة التنمية الحقيقية نحو الأمام.

وخلال لقائه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «أكيم شتاينز» في نيويورك أمس، على هامش أعمال الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد المقداد، أن سورية تعول على التعاون مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الظروف المعيشية، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين، مشيراً بحسب وكالة «سانا» الرسمية، إلى أن دور البرنامج في هذه العملية يجب أن يبقى في منأى عن التسييس والضغوط التي تمارسها الدول الغربية التي تحاول عبر الضغوط الاقتصادية، وعرقله جهود إعادة الإعمار تحقيق أجندات سياسية.

بدوره لفت «شتاينز» إلى جوهر عمل البرنامج التنموي بالدرجة الأولى، مؤكداً تقدير البرنامج لحقيقة أن تحسين الظروف المعيشية، وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية تعتبر عوامل أساسية في عودة اللاجئين.

وخلال لقائه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «أكيم شتاينز» في نيويورك أمس، على هامش أعمال الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد المقداد، أن سورية تعول على التعاون مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الظروف المعيشية، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين، مشيراً بحسب وكالة «سانا» الرسمية، إلى أن دور البرنامج في هذه العملية يجب أن يبقى في منأى عن التسييس والضغوط التي تمارسها الدول الغربية التي تحاول عبر الضغوط الاقتصادية، وعرقله جهود إعادة الإعمار تحقيق أجندات سياسية.

بدوره لفت «شتاينز» إلى جوهر عمل البرنامج التنموي بالدرجة الأولى، مؤكداً تقدير البرنامج لحقيقة أن تحسين الظروف المعيشية، وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية تعتبر عوامل أساسية في عودة اللاجئين.

بوتين وروحاني ناقشا من أرمينيا العلاقات الثنائية والوضع في سورية

جولة جديدة لـ«أستانا» خلال الجاري.. غاتيلوف: أعمالها أوسع من «الدستورية»

الوطن - وكالات



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني حسن روحاني يبحثان الملف السوري خلال اجتماعهما في أرمينيا (عن الانترنت)

وعلى مدى سنوات عديدة من تاريخ العلاقات بين روسيا وإيران، فإن الجانبين قد توصلا إلى مستوى غير مسبوق من الصداقة.

وأوضح روحاني بأنه يخطط لمناقشة القضايا الدولية مع بوتين، وكذلك قضايا العلاقات الثنائية، وتابع: «لدينا في منطقة حساسة، ولأسف شهدنا في الأسابيع الأخيرة مظاهر سلبية هنا، وحينما نتفاعل، فإن

هدفنا النهائي هو السلام والاستقرار والأمن».

وتصريحات الرئيس الروسي لسان وزير خارجية كازاخستان مختار تلابردوي: بأن «التحضيرات مستمرة لعقد جولة جديدة من محادثات أستانا حول الأزمة السورية في العاصمة الكازاخية نور سلطان خلال الشهر الجاري»، مضيفاً: «إن

سلطان ستواصل بالتوازي مع عمل «اللجنة الدستورية»، وقال غاتيلوف لوكالة «سبوتنيك» الروسية: «بالنسبة لعمل صيغة «أستانا»، فقد أكدت أهميتها، حيث تبقى الآلية الوحيدة التي تعمل فعلياً لتسوية واستقرار الوضع في سورية، لا ترى سبباً لتغيير أي شيء في هذا الاتجاه».

وأشار غاتيلوف إلى أن «جدول أعمال اللقاءات «نور سلطان»، أوسع بكثير من المسار الدستوري ويضمّن العديد من القضايا الأخرى المهمة للتسوية السورية، وعلى وجه الخصوص، موضوع مكافحة الإرهاب».

وخلال اجتماعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، رحب مجلس الوزراء السعودي بتشكيل «اللجنة الدستورية»، وأكد خلال جلسة له دعم الرياض للمسار السياسي لإنهاء الأزمة السورية الذي يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ بما يحافظ على وحدة الأراضي السورية».

من جانبها رحبت الكويت بإعلان «الدستورية»، وقال مندوب الكويت الدائم السفير لدى الأمم المتحدة منصور العتيبي في جلسة مجلس الأمن حول المسار السياسي في سورية، أنه «لابد أن نعرب عن تقديرنا لجهود ضامني اتفاق أستانا التي ساهمت في التوصل إلى هذه المحطة المحورية في العملية السياسية السورية، إضافة إلى دعم المجموعة المصرفة».

إرهابيو النصر، يلفون معبر «أبو الضهور» للضغط على الأهالي دمشق وموسكو: على الأميركيين مغادرة الأراضي السورية فوراً

حماة - محمد أحمد خيازي
دمشق - الوطن - وكالات

على حالة من المرواحة بين الهدوء الحذر، وخروقات الجماعات الإرهابية، استمر الوضع الميداني شمالاً، حيثواصلت تلك الجماعات منع مدنيي إدلب من الخروج عبر معبر أبو الضهور إلى المناطق الآمنة.

وبين مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن مجموعات إرهابية مما يسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذها تنظيم «النصرة»، واجهه له استهداف فجر أمس بقذائف الهاون نقاطاً للجيش مثبتة بحيط منطقة خضخض التصعيد، بقطاعي ريفي حماة الغربي وإدلب الجنوبي، لم تصبها بأذى لسقوطها بمنأى عنها.

وأوضح المصدر، أن الجيش رد على هذه الاعتداءات بمدفعية الثقيلة التي دك بها مواقع المجموعات الإرهابية في سهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي، وبريف إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي، وأوضح المصدر أنه ما خلا ذلك، فإن الهدوء الحذر شبه التام ساد كل محاور منطقة خضخض التصعيد بأرياف حماة وإدلب، فيما يراقب الجيش تحركات «النصرة» وحلفائها، وهو على استعداد تام للتعامل مع أي خرق لها للوضع العام بالأسلحة النارية المناسبة.

في السياق ذكر المصدر ذاته لـ«الوطن»، أن المجموعات الإرهابية زرعت أمس حقل الغام عند النقطة الغربية لمعبر «أبو الضهور»، كنوع من الضغط على المدنيين من أهالي إدلب وريفها، الراغبين بمغادرة مناطق الإرهابيين إلى مناطق الدولة الآمنة، وذلك لمنعهم من الخروج عبر المعبر.

وأكد المصدر أن إرهابيي «النصرة» يواصلون اتخاذ المدنيين دروعاً بشرية ويمنعونهم من الخروج عبر معبر «أبو الضهور» إلى المناطق الآمنة، كي لا يخسروا هذه الورقة التي يمكنهم استخدامها للرأي العام العالمي عندما تحين ساعة الصفر، ويقرر الجيش تطهير إدلب منهم.

إلى ذلك ويعد ساعات على افتتاح معبر «البوكمال» القائم، الحدودي، أعلنت الهيئتان التنسيقان السورية والروسية حول عودة المهجرين السوريين، أن الولايات المتحدة أحبطت خطة إخراج المدنيين من مخيم «الركبان»، بسبب عدم تنفيذ التزاماتها بهذا الخصوص، الأمر الذي يبقى آلاف القاطنين في المخيم محتجزين فيه في ظل ظروف قاسية تهدد حياة الكثيرين منهم.

وقالت الهيئتان في بيان مشترك أمس حسب «سانا»: إنه «نتيجة لعدم وفاء الجانب الأميركي بالتزاماته، تعطل تنفيذ هذه المرحلة من خطة إخراج المدنيين من مخيم الركبان، حيث وصل إلى مقر جليلجف أمس الأول ٣٣٦ شخصاً، بدلاً من ألفي مواطن، يخططون لمغادرة المخيم، إلى مناطقهم المحررة من الإرهاب»، وطالبت الهيئتان الجانب الأميركي بمغادرة الأراضي السورية التي يحتلها على الفور، وعدم عرقلة جهود الحكومة السورية لإنجاح عمل لجنة «مناقشة الدستور»، وتطوير المنطقة من الإرهابيين.

فرصة الحل السياسي

بيروت - محمد عبيد

منذ بداية الأزمة في سورية العام ٢٠١١، حاولت الولايات المتحدة الأميركية ومعها حلفاؤها وأتباعها في المنطقة إيهام الرأي العام أنهم راغبون في صياغة حل سياسي لإيجاد مخرج من هذه الأزمة.

لذلك لم يدؤوا من منصة جامعة الدول العربية اعتقاداً منهم أن تعليق عضوية الدولة السورية في هذه الجامعة يعني إسقاط «مشروعيتها العربية»، ومفترضين أن هذا الإجراء سيحاصر سورية ويعزلها ما يسهل شرمتها من الداخل.

غير أن الأنتمة العربية التي رفعت أيدديها بالموافقة على خطوة التعليق، لم يكتب بعضها بذلك بل عمدت أنظمة دول الخليج بشكل خاص إلى دفع رعاياها من الإرهابيين المتحريين والمتطرفين «الدينيين» للنسل إلى سورية من دول الجوار العراقي ولبنان والأردن وتركيا مدعومين بأسلحة والمال، والأهم بالأفكار الطائفية الهدامة، بهدف تكملة إجراء العزل باستباحة الأراضي السورية وتزييق البنية الاجتماعية السورية ومن ثم الانتقال إلى التقسيم الفعلي وإسقاط النظام، كما كانوا يفعلون وكما كانوا يعتقدون أن أشهر أقلية ستكون كافية لتحقيق المراد.

كان من المفترض وفق المشروع الأميركي-الإسرائيلي-العربي المرسوم أن يحتل بعض العرب بإيجاز هذه المهمة، لكن الواقع الميداني في الداخل السوري أولاً جعل ذلك مستحيلاً، لذا قررت واشنطن وحلفاؤها الانتقال إلى أروقة جليلجف بهدف فرض أجندة إسرائيلية دولية تلزم الدولة السورية بالخضوع لإجراءات دستورية تطل سباحتها وتسقط على حق شعبيها في اختيار نظامها السياسي وقيادته الوطنية.

ومن جليلجف إلى مجلس الأمن الدولي المنصة التي اعتادت واشنطن وبعض العواصم الغربية الأخرى استعمالها لتشريع النيل من الشعوب والحكومات التي تعارض سياساتها أو حتى تقف على الحياد في الصراعات الدولية والإقليمية، انتقلت واشنطن وحلفاؤها لتكريس عزلة دولية ضد الدولة السورية وإزغام ما يسمى المجتمع الدولي على وقف تعاطيه السري والعلني معها.

وفي الحالات كافة، كان خيار القيادة السورية المواجهة السياسية المتوازنة مع الصمود العسكري، والأهم الحفاظ على استمرار عمل طاقات الدولة كافة والتأكيد على أن المؤسسات التي أفرزتها الآليات الدستورية والقانونية والشعبية قائمة ويستعمل تعطلها بهدف زرع اليأس في نفوس الشعب السوري.

إلى جانب ذلك، استندت هذه القيادة إلى مجموعة من التحاتفات العسكرية والسياسية الاستراتيجية، حيث إنها أضافت إلى صمود ماكينتها العسكرية والسياسية جرعات من الدعم المباشر التي قلب موازين المعارك على الجبهات كافة، ومن ثم الانتقال من حالة الدفاع إلى إستراتيجية الهجوم وتحرير الشعب السوري واستعادة الأراضي السورية من أيدي المجموعات الإرهابية وراعيتها الإقليميين والدوليين.

وفي خضم ذلك كله، وعلى الرغم من الضغوطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والهائلة التي مورست ضد سورية، استطاعت قيادتها السياسية أن تثبت قدرتها على فرض أمرين أساسيين قاعدتين للبحث في الحل السياسي:

الأول: التوقيت، إذ كانت تعتقد واشنطن أنه يمكن خطف سورية سريعاً ونقلها إلى موقع التبعية لها كما حصل مع بعض الدول العربية، أو على الأقل تقسيمها بعد إغراقها بالحروب الطائفية والعرقية، لذلك حاولت أن تجعل من بنود لقاء جليلجف الأول العام ٢٠١٢ قاعدة ثابتة يمكن الارتكان عليها للسري بما يسمى «المرحلة الانتقالية»، والاطلاق من ذلك لتغيير الدستور والنظام في محاكاة مشابهة لما قامت به في العراق أو لتطيف الحالة حيث تتم إزاحة الرئيس والبقاء على «النظام»، بعد تعديل نهجه وخياراته وانتهاجه، لذلك لابد من تعديل موازين القوى قبل الاتفاق على موعد إطلاق العملية السياسية من خلال «لجنة مناقشة الدستور»، وهو ما حصل فعلاً.

والثاني: المرجعية، وهي ثابتة سيادية لا يمكن قبول المرواغة أو المناورة حولها، ولا مكان لـ«المصنعات» المتعددة الانتماوات والمرجعيات للجلوس على طاولة سورية المناقشة أمر سوري يتعلق بمستقبل الشعب السوري وخياراته في ما يتعلق بنظامه السياسي ومؤسسته الدستورية.

لذا من المفترض، ووفقاً لما تم الاتفاق عليه، أن يكون الحاضرون سوريي الانتماة والنية والمرجعية، وأن يكون أيضاً النقاش حول موضوع الدستور سوري الأهداف ولا يخفى بين سطوره أجندات خارجية مطوية.

٣٠ أيلول الماضي تاريخ قد يشكل فرصة لصياغة حل سياسي وطني سوري جيد، إذا أحسن من سماء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم «الطرف الآخر» تطهير «سوريتهم»، ما يتناسب مع واقع أن سورية دولة قائمة لديها دستورها ومؤسساتها ورئيسها وأطرها المتخيلية الشعبية والنيابية والحكومية وجيشها وأجهزتها الأمنية، وما ستتم مناقشته يصب في إطار تطويرها وتعزيز الحياة السياسية والحوار الداخلي والوحدة الوطنية، وبما يفيس المجال لهذا الطرف وغيره للمشاركة في مسيرة تخليص سورية من ما تبقى من الإرهابيين والاحتلالات الأجنبية.

الصين تحتفل بذكرى تأسيسها السبعين بأكبر استعراض للقوة العسكرية في تاريخها

شي: حققنا إنجازات عظيمة ولا يمكن لأي قوة منعنا من السير للأمام



الشعب الصيني والأمة الصينية من السير إلى الأمام، وأضاف الرئيس الذي يشغل أيضاً منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية: «إن الشعب الصيني من جميع القوميات العرقية، حقق إنجازات عظيمة لتحقيق أهداف التكوين الموثوقين، والحلم الصيني لإعادة النهوض الوطني، وقال: «إن الأمم السبعين قد أدرج في التاريخ البشري: في حين يخلق اليوم الصيني بأيدي مئات الملايين من الشعب الصيني، مضيفاً إن «الصين سيكون لها بالتأكيد مستقبل أكثر إشراقاً».

واعتبر أن تأسيس جمهورية الصين الشعبية أدى إلى تغيير مصير الملايين المتألمة، لأنها كانت فقيرة وضعيفة وتعرض

للخوف والإهانة لأكثر من ١٠٠ عام، منذ بداية العصر الحديث، وقال: «في مثل هذا اليوم قبل سبعين عاماً، أعلن الرفيق ماو وأمنها ومصالحها التنموية، ودعم السلام العالمي بحزم.

كما دعا الرئيس الصيني إلى بذل جهود منسقة لتحقيق أهداف التكوين الموثوقين، والحلم الصيني لإعادة النهوض الوطني، وقال: «إن الأمم السبعين قد أدرج في التاريخ البشري: في حين يخلق اليوم الصيني بأيدي مئات الملايين من الشعب الصيني، مضيفاً إن «الصين سيكون لها بالتأكيد مستقبل أكثر إشراقاً».

واعتبر أن تأسيس جمهورية الصين الشعبية أدى إلى تغيير مصير الملايين المتألمة، لأنها كانت فقيرة وضعيفة وتعرض

خطأ تتجمله الجامعات أوائل يستعدون من التعيين كمعدين!

فادي بك الشريف

ضجة كبيرة على مدار الأيام السابقة أثارها الحديث عن إقصاء كفاءات من الخريجين الأوائل الحائزين جوائز الباسل من مقاعدهم بالمعديّة والإيفاد الخارجي الذي ضمنه المرسوم كحق لهم.

ونص المرسوم التشريعي رقم ٢٥ لعام ٢٠١٥ على جواز تعيين الخريج الأول في كل اختصاص أو قسم يمنح درجة في الجامعة، والخريجين الثلاثة الأوائل على الأكثر في كل كلية تمنح إجازة واحدة في نظام التعليم العام من دون إعلان أو مسابقة وفق شروط محددة.

وأك عدد من الخريجين الحاصلين على جائزة الباسل فضلوا عدم ذكر أسمائهم لـ«الوطن» أن أقسامهم وكلياتهم كانت رفعت حاجتها لهم كمعدين لكن اختصاصاتهم استبعدت وأقصوا من مقاعدهم ولم تجلس اختصاصاتهم من الجامعة إلى مجلس التعليم العالي.

وطالب الخريجون لحظ موضوع أعمارهم التي تجاوزت الثلاثين في المسابقة وتعديل رفع سن التقدم المحدد ضمن قرار مجلس التعليم العالي.

وجاء رد جامعة تشرين مرضياً بتشخيص الخطأ الذي وقع من البعض فاقترحت إجراء مسابقة خاصة بهم توضع الأولوية للخريجين الأوائل أو يتم تعيينهم مباشرة برقع مقترحات وقرارات إلى «التعليم العالي».

نواب ينتقدون أداء «التموين» وغلاء الأسعار

النداف: سنقدم مواد مدعومة للمواطن عبر البطاقة الذكية العائلية

محمد متار حميجو

ورأى زميله مهند حاج علي أن الوزارة حتى الآن لم تستطع ضبط أسعار السوق وخصوصاً الخضروات والفواكه. وكشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أنه تم تحديد بعض المواد المدعومة لاستخدامها عبر البطاقة الذكية التي تتم دراستها، مضيفاً: «أمن كان هناك اجتماع للجنة الاقتصادية حول هذا الموضوع إضافة إلى اجتماع آخر عقد أمس الأول باهتمام ومتابعة الحكومة.

وخلال رده على مداخلات الأعضاء أكد النداف أن توافر جميع المواد الأساسية وبنوعية جيدة.

الاستهلاكية بقوله: عندما يتم نكر السورية للتجارة خطر في بالي المؤسسة الاستهلاكية سقى الله أيامها.. مضيفاً من المفروض حينما نقول المؤسسة السورية للتجارة أن يخطر في أذهاننا أن تتوافر فيها أفضل السلع وبأقل من أسعار السوق لكن ليس هذا هو الواقع.

واعتبر النائب أحمد الكزبري أن هناك شعوراً عاماً أن سورية للتجارة تتحول إلى تحرير الأسعار بدلاً من أن تكون الأداة التنفيذية للحكومة في التدخل الإيجابي في الأسواق، متسائلاً عن رأي الوزارة في هذه النقطة.

ملياراً ليرة سلمة لـالسورية للتجارة، لتسديد حصتها من مستوردات التجار نجم لـ«الوطن»: سنشتري الحمضيات والتفاح من الفلاحين

علي محمود سليمان

أكد مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم أن المؤسسة وضعت خطة لاسترجار محصولي التفاح والحمضيات من الفلاحين وتم وضع الأسعار التأسيسية وآلية العمل، وسوف يجري الإعلان عنها في وقت قريب.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال نجم: المؤسسة ستستمر في استرجار أكبر كميات ممكنة من المحصولين وأن يكون الاسترجار من الفلاح مباشرة وتجاوز حلقات الوساطة التجارية لتقديم أفضل سعر للفلاح.

في غضون ذلك وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على توصية اللجنة الاقتصادية، المتضمنة مقترح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بفتح المؤسسة السورية للتجارة سلفة مالية بقيمة مليار ليرة على أن تقوم المؤسسة بسحبها للمبالغ على دفعات.

وأوضح نجم بأن مبلغ الملياري ليرة هو مخصص لتسديد أثمان الكميات التي يتم استلامها من التجار.

وأضاف: يأتي هذا الإجراء، في ضوء استلام المؤسسة الكميات المخصصة لها بنسبة ١٥ بالمئة من المواد المستوردة من القطاع الخاص والممولة من المصارف العاملة بالقطر، وتأمين السيولة اللازمة للمؤسسة.